

رسالتان متطابقتان مؤرختان 23 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلادي، وبالاستناد إلى قواعد القانون الدولي ومبادئه الراسخة ذات الصلة، تود حكومة جمهورية العراق أن تبلغكم احتجاجها واعتراضها على الإجراءات المتخذة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالسيطرة على إحدى السفن التنزانية، أثناء تواجدها في المياه الإقليمية العراقية بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2024، من قبل زوارق إيرانية، إذ تم إنزال العلم التنزاني من على الناقل ورفع العلم الإيراني بدلاً عنه، وتم اقتيادها من أحد الزوارق أعلاه إلى السواحل الإيرانية. كما تود حكومة جمهورية العراق إبلاغكم احتجاجها واعتراضها على قيام البحرية الإيرانية باحتجاز السفينة اليونانية (نيكولاس إس تي) المحملة بالنفط العراقي الخام في خليج عُمان بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2024. وعليه تطالب حكومة جمهورية العراق، الجانب الإيراني الامتناع عن هكذا إجراءات فردية وغير قانونية تمس الحقوق السيادية لجمهورية العراق. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة خارجية جمهورية العراق قد أبلغت الجانب الإيراني بما ورد أعلاه بموجب مذكرتها الشفوية 3993/1/8/9 المؤرخة 14 تموز/يوليه 2024 (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، ونشرها في الطبعة القادمة من نشرة قانون البحار.

(توقيع) عباس كاظم عبيد

القائم بالأعمال المؤقت



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 23 تموز/يوليه 2024 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

تهدي وزارة خارجية جمهورية العراق أطيب تحياتها إلى سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بغداد، وتتشرف بإعلامها احتجاج واعتراض حكومة جمهورية العراق على الإجراءات المتخذة من الجانب الإيراني والمتمثلة في السيطرة على إحدى السفن التنزانية أثناء تواجدها في المياه الإقليمية العراقية بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2024، من قبل زوارق إيرانية حيث تم إنزال العلم التنزاني ورفع العلم الإيراني على الناقل، وتم اقتيادها من قبل الزوارق أعلاه إلى السواحل الإيرانية، وكذلك احتجاج واعتراض حكومة العراق على احتجاز البحرية الإيرانية للسفينة اليونانية (نيكولاس إس تي) المحملة بالنفط العراقي الخام في خليج عمان بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2024.

وإن حكومة جمهورية العراق تؤكد أن التصرفات التي قامت بها البحرية الإيرانية تجاه السفينتين المذكورتين أعلاه تُعد تجاوزاً على حقوق العراق الاقتصادية وتهدد أمن وسلامة السفن المتجهة من وإلى الموانئ العراقية، آمليين عدم تكرار مثل هذه التصرفات مستقبلاً، لا سيما وأن هناك علاقة طيبة وممتينة بين البلدين الجارين وفقاً لقواعد القانون الدولي.

وتغدو الوزارة ممتنة لو تفضلت سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بغداد بنقل ما تقدم إلى الجهات المختصة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإعلامها.